Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

[أ] الإحصاء الكمى ودلالته

يهتم البحث فى هذه الجزئية من الدراسة برصد مجموع البنى السجعية مقارنة بمجموع البنى المرسلة؛ للوقوف على نسبة كل منهما واستخلاص الدلالة الكلية التى يمكن أن تحدد موقف الخطاب القرآنى فى الميل إلى إحدى الطريقتين: السجع أو الترسل.

وقد يطعن البعض فى قيمة العناية بهذه المعالجة الإحصائية، مشيراً إلى أن ميل النص القرآنى إلى استخدام السجع أمر يبدو واضحا ليس فى حاجة إلى إحصاء للتدليل عليه. وبالنسبة لرؤية البحث فإن لها توجهًا آخر، فالتصورات المبدئية الموجهة من قِبَل الشعور والإحساس تبقى فى عداد الافتراض الذى يحتاج إلى الكشف عن مدى كفاءته، وقد نجانب الصواب إذا قنعنا بالحدس وحده عاملا يوجه الاستنتاجات والأحكام العلمية، وإذا تعاملنا مع الاستنتاجات المؤسسة على الحدس على أنها حقائق قاطعة. ويصدُق هذا الكلام -بصفة خاصة- على الأحكام التى تقطع بترجيح كفّة ظاهرة أسلوبية على بدائلها من ناحية الكم، وذلك دون أن تعمد إلى استخدام إجراء حاسم يحوّل الحدس إلى يقين. إن هذه الأحكام تظل افتراضات فحسب؛ وهنا تتمثل الحاجة إلى اختيار وسيلة علمية منهجية يختبر بها ثبات الحكم الافتراضى، ومن ثم تصبح للمعالجة الإحصائية قيمتها؛ حيث إنها تفيد فى قياس مدى كفاءة الافتراضات المطروحة، كما تمنح فرصة اكتشاف العديد من النتائج التى تتوارى خلف التصوّر المبنى على الحدس، وذلك من خلال استكناه الدلالات الإحصائية للأرقام.

بيد أن الحكم المعتمد على الحدس والحكم المؤسس على الإحصاء ليسا حتما أن يكونا على طرفى نقيض، فالغالب أن يتفقا، ومع ذلك فإن الإحصاء يظل له مبرراته أيضا، إذ لا يمكن الجزم عن طريق الحدس بأن التفوق الكمى لظاهرة أسلوبية على بدائلها هو تفوق دال أو ذو قيمة، ولا يمكن التأكد من ذلك إلا بتحديد دقيق لمدى كثافة الظاهرة وبدائلها فى النص، فقد يكون تفوقها محدودًا للغاية لا يُمكن الاعتماد عليه فى القطع بمسألة الاختيار الأسلوبى، أو بتعبير آخر، لا يعتد به فى تحديد الإيثارات اللغوية للنص. علاوة على ذلك فإن تقييم دور الظاهرة فى التشكيل الأسلوبى للنص لا يتحدد بشكل جاد وصارم إلا بعد تعيين درجة شيوعها وطرق توزيعها.